

التنمية الإقليمية في تونس: تداعيات التهميش المرگب

العربي صديقي¹

تحاول هذه الورقة إعادة إدراج مفهوم التنمية الإقليمية (أو التنمية الجهوية كما تُسمى في السياق التونسي) في النقاش حول التهميش، مع إشارة خاصة إلى تونس. وللنقاش الآتي ثلاثة أهداف. أولاً، تسعى الورقة إلى إجراء نقد تقييمي لكيفية تأثير نوع التنمية المطبقة منذ استقلال تونس في التهميش. إذ لم تعد التنمية الإقليمية توزيع الموارد للمواطنين في مختلف المناطق بشكل منصف. ثانياً، تحاول الورقة عرض التفاوتات في مختلف المناطق أو الجهات التونسية. ومن خلال التذكير بفكرة "تنمية التخلف"، يُظهر النقاش كيفية تراجع التنمية الإقليمية. أخيراً، يقدم النقاش التوصيات بشأن السياسات. فالحاجة ملحة إلى صفقة إيمائية تعطي مصداقية للالتزامات الدولة من أجل العدالة التوزيعية كسبيل إلى التنمية الإقليمية.



أهم التوصيات

- **تعديل النمو الشامل ليتماشى مع الواقع المحلي:** يعد هذا الإجراء ضرورياً بهدف تحقيق التنمية في المناطق المحرومة. ويعبر عن حق المناطق والأفراد بالتنمية أيضاً.
- **تعميم التنمية الإقليمية:** يجدر بالحكومة أن تنشئ أقطاب نمو جغرافية وسكانية تساعد على التنمية عبر المناطق. منح أولوية "للتنمية التخضيرية": على تونس أن تعمل بجديّة لعكس التدهور البيئي الضارّ المصاحب بتفشي الأمراض المزمنة الناجمة عن الإنتاج الكيميائي والتعدين.
- **دعم تمثيل ومشاركة إقليميين:** لابد أن يتوافق هذا الدعم مع أحكام الدستور من أجل ترسيخ الحكومة المحلية. يعالج التمثيل الإقليمي أيضاً مسائل العلاقات المتفاوتة بين المركز والمناطق.
- **تأسيس صندوق تنمية إقليمية:** يجدر المبادرة إلى نوع من التحرك الإيمائي الإيجابي الذي يعوّض عن الإهمال المتراكم الذي خلفته الإدارات السابقة منذ العام 1956 عندما أصبحت تونس مستقلة.

BROOKINGS

حقوق النشر محفوظة © 2019

معهد بروكنجز

1775 طريق ماساشوستس، شمال غرب
واشنطن العاصمة، 20036 الولايات المتحدة

www.brookings.edu

مركز بروكنجز الدوحة

الساحة 34، بناية 36، الخليج الغربي، الدوحة، قطر

<http://www.brookings.edu/doha>

إنّ معهد بروكنجز هو مؤسسة غير ربحية تقدّم بحوثاً وحلولاً سياسية مستقلة. يهدف المعهد إلى إجراء بحوث عالية الجودة ومستقلة يستند إليها لتقديم توصيات عملية ومبتكرة لصناع السياسات والعامّة. تعود الاستنتاجات والتوصيات الموجودة في كافة منشورات بروكنجز إلى مؤلّفيها وحدهم، ولا تعكس وجهات نظر المعهد أو إدارته أو الخبراء الآخرين.

يعترف معهد بروكنجز بأن القيمة التي يقدّمها إلى داعميه تكمن في التزامه المطلق بالجودة والاستقلالية والتأثير. كما وأنّ الأنشطة التي تدعمها الجهات المانحة تعكس هذا الالتزام، علماً بأنّ الهبات لا تحدّد بأي شكلٍ من الأشكال التحليلات والتوصيات.

المقدمة

وللتهميش المرگب في تونس ثلاثة أبعاد. أولاً، يتألف التهميش المرگب من التباعد الإقليمي عن الدولة باعتباره تهميشاً، مع إحالة جنوب البلاد وغربها إلى مكانة مهمشة. والمستوى الثاني هو التباعد الاقتصادي والإمائي عن تحقيق القيمة، ممّا يعيق القدرة على إنتاج السلع والخدمات وإيجاد فرص عمل. أما المنحى الثالث، فهو التباعد الإنساني، الذي يفصل الأشخاص عن الثروة الوطنية والعدالة التوزيعية. ويُشار هنا بالتباعد إلى خسارة القدرة وإمكانية التجدد الذاتي في ما يخص القيمة والهوية والانتماء. وكما سنستعرض لاحقاً باختصار، يمكن أن تتضمن المؤشرات المترابطة للتهميش المرگب التفاوت في الحصول على الرعاية الصحية وثروة الموارد الطبيعية والهواء والمياه النظيفين والمدخول والتوظيف والتعليم وحتى مجالات المشاركة السياسية.

وقفت العوامل السياسية والاقتصادية والمؤسّساتية تاريخياً في تونس حاجزاً أمام التنمية الإقليمية (أو التنمية الجهوية، المصطلح المستخدم في السياق التونسي). فلم تحرص خطط النخبة على التوزيع العادل للموارد، المادية منها (الأموال العامة والاستثمار على مستوى الدولة وعلى المستوى المحلي والبنية التحتية) وغير المادية (القدرات الإدارية والعدالة التوزيعية والآليات القانونية) على حدّ سواء. ولم تُحدث هذه الخطط أيّ أثر في وجهات نظر المستثمرين والسياسيين² حيال هوامش تونس الاجتماعية الاقتصادية. ففيما يطلق المسؤولون وعوداً واهية في إحداث تنمية إقليمية، تزداد الهوة بالاتساع بين السياسات التي يصرّح بها أصحاب السلطة وتوقعات المجتمعات المحليّة.

يتناول ملخص السياسة هذا معضلة التهميش في تونس من منحى إمائي. ويتدرج على النحو الآتي: أولاً، يستعرض التجربة التونسية في التنمية الإقليمية، متوقفاً عند فكرة "تنمية التخلّف". ثمّ يسلّط الضوء على خطوط الانقسام الناجمة عن تهميش المناطق الداخلية والجنوبية في تونس، مبيّناً ارتباطها بحالة الاستياء والاضطراب في البلاد. أخيراً، يختم الملخص بتقديم توصيات السياسة ويقترح إعادة التفكير في موضوع التنمية الإقليمية مع مقارنة شاملة تستفيد من القدرة الفاعلة المحليّة.

بالتالي، عجزت الخطط الحكومية والخطاب السياسي عن الوفاء بالوعد القاضي بتحقيق تنمية إقليمية ضمن إطار عمل شامل للتخفيف من الحرمان.³ فكانت النتيجة ما سُمّي بـ"التهميش المرگب". ويُشار هنا بمفهوم التهميش المرگب إلى نوع من التباعد الإقليمي والمكاني والتراكمي الذي يبرز من خلال حالة حرمان اجتماعية اقتصادية وسياسية. ولا بد من أن يكون الهدف توزيع أكثر تكافؤاً ليس للعدالة فحسب، بل لتشااطر الأعباء أيضاً، أي لتخفيف الحرمان والفقر في أنحاء تونس.



”تنمية التخلف“ في تونس

طبقات التهميش المركب

سواء أكان عمداً أم لم يكن، ساءت حال مناطق مثل الشمال الغربي والوسط الغربي والجنوب الغربي والجنوب الشرقي مع مرور الوقت، فغدت مناطق تعاني تهميشاً مركباً. وغابت المشاريع للمساعدة في فرص العمل والصناعة والرعاية الصحية والسكن.

الفقر والبطالة

يرتفع مستوى الفقر والبطالة أكثر بكثير في المناطق المحرومة، كما تُظهره الرسوم البيانية أدناه. وعلى الرغم من الانخفاض الاجمالي في معدّلات الفقر على مستوى الأمة من 23,1 في المئة في العام 2005 إلى 20,5 في المئة في العام 2010 وإلى 15,2 في المئة في العام 2015،⁸ لا تزال الهوة التي تمّ قياسها في العام 2010 بين المناطق كبيرة جداً. وبحسب المعهد الوطني للإحصاء في تونس، تتفاوت معدّلات الفقر دون الوطنية بشكل ملحوظ: فتصل إلى قرابة 26 في المئة في الشمال الغربي و32 في المئة في الوسط الغربي، مقارنةً بحوالي 8 أو 9 في المئة في منطقتي الوسط الشرقي وتونس الكبرى في العام 2010 (الرسم البياني 1).

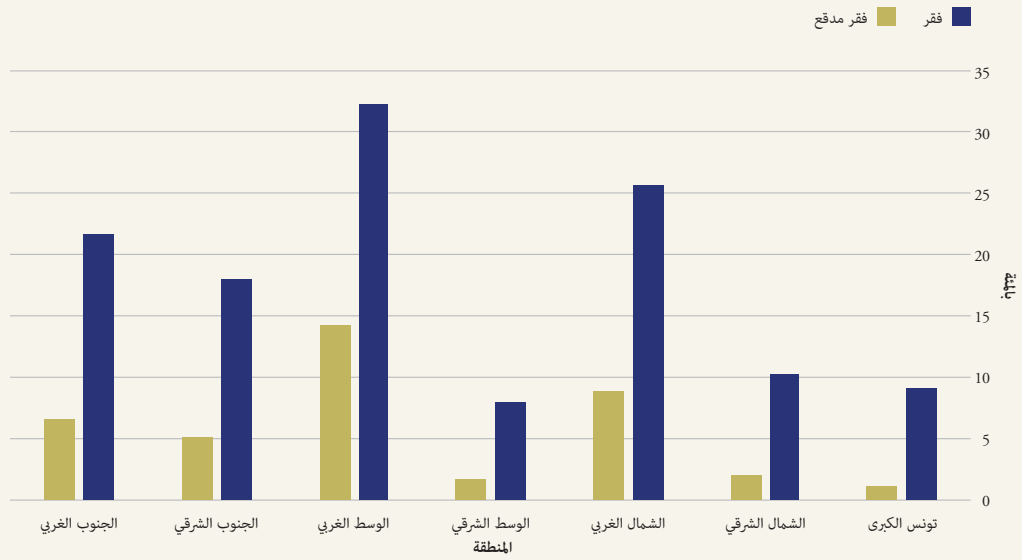
وترتفع معدّلات البطالة أكثر على نحو مماثل في الشمال الغربي والوسط الغربي والجنوب الغربي والجنوب الشرقي. وكما يُظهره الرسم البياني أدناه، تبرز آفاق تفاقم البطالة خصوصاً في الجنوب الغربي والجنوب الشرقي، مع وصول معدّلات البطالة الإقليمية في العام 2016 إلى 25 في المئة و25,3 في المئة تبعاً. في المقابل، يضمّ الوسط الشرقي أدنى مستويات البطالة: أي 11,1 في المئة في العام 2014 و10 في المئة في العام 2016. وتُسجّل أيضاً منطقتا الشمال الشرقي وتونس الكبرى معدّلات بطالة أدنى تقارب 13 في المئة (الرسم البياني 2).

كشفت ثورة العام 2010 و2011 عن مآزق إثمائية ملحة تطل الأمة بأسرها في تونس. فعلى الرغم من الدرجات العالية التي حققتها البلاد في مؤشرات تنمية متعدّدة، انعكست ”الاختلالات المتأصلة“ في اقتصادها، المتراكمة على مدى عقود، في عجزها عن خلق فرص عمل أو تحقيق نموّ شامل ومستدام ضمن نظام اجتماعي وسياسي واقتصادي تهيمن عليه مجموعة صغيرة من النخب.⁴ وتفاقت معضلة الإنماء في تونس بفعل إشكالية التنمية الإقليمية التي عجزت عن التبلور منذ استقلال البلاد. فشهدت التنمية الإقليمية بدلاً من ذلك نزعةً تقسيمية. إذ كانت مشروعاً تديره الدولة بأدنى تفاصيله. وكان هذا السلوك يناقض الغاية التي يتمّ من أجلها تشجيع القدرة الفاعلة الاقتصادية والملكية المشتركة في مناطق تونس الوسطى والداخلية الفقيرة.

إنّ السياسات التي طبّقها الحبيب بورقيبة، الرئيس التونسي بين العامين 1957 و1987، وزين العابدين بن علي، الذي حكم من بعده لمدة ثلاثة عقود، أدت إلى بروز ما سمّاه غوندر فرانك بـ”تنمية التخلف“ (development of underdevelopment). فقد طغت على البلاد علاقات غير متوازية بين المناطق المركزية والطرفية: فاستغلّت المناطق المركزية رأسمال المناطق الطرفية ومواردها، معرقله أيّ قدرة لتحقيق اكتفاء ذاتي اقتصادي أو تجديد ذاتي، ممّا أوقع المناطق الطرفية في دينامية فاقمت التخلف بدل إزالته.⁵

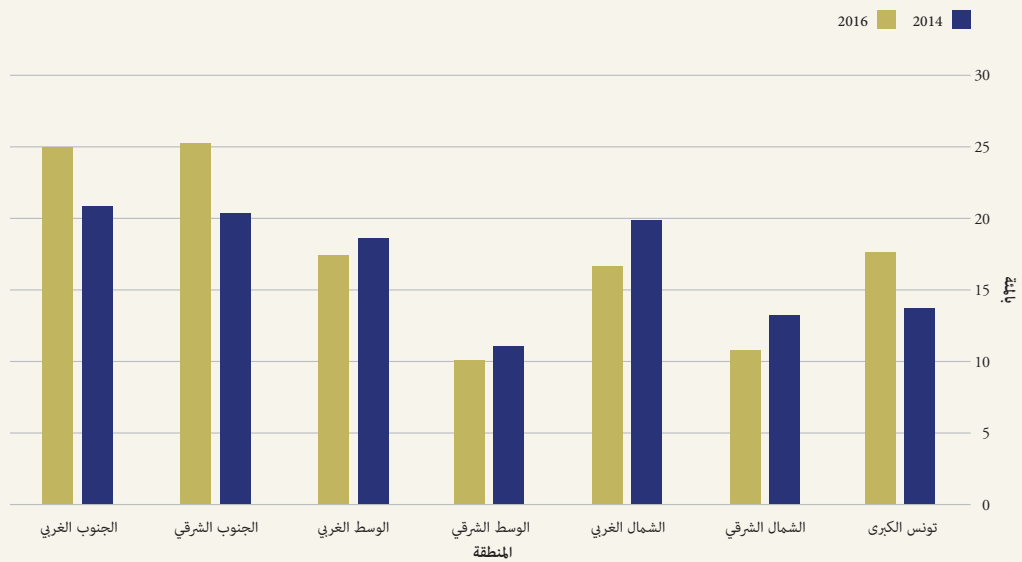
ولم يتابع بورقيبة وبن علي تنفيذ سياساتهما التي صرّحاً بها والتي تقضي بالحرص على تأمين استثمارات متجدّدة مخصّصة كانت موجهة للمناطق المحرومة. ولا يمكن التحقّق ممّا إذا كانت الدولة تهمل مناطق البلاد الوسطى والداخلية قصداً بشكل قاطع ولموس. وتقترح إحدى وجهات النظر أنّ هذا النوع من سياسات التهميش انبثق عن ”استعمار محليّ“ و”هيمنة“ في نمط من التوزيع فضّل تاريخياً الشمال والوسط الشرقي (الساحل) على الجنوب والوسط.⁶ غير أنّ الإنماء غير المتساوي يسبق الدولة التونسية ما بعد الاستعمار. ويبدو أنّ النخب السياسية قد عزّزت هذه السياسة بعد الاستقلال من خلال تخفيض مستوى هذه المناطق اقتصادياً وسياسياً ودينياً وثقافياً عبر إدارات متتالية منذ عهد بورقيبة حتّى اليوم.⁷

الرسم البياني 1: معدلات الفقر والفقر المدقع بحسب المنطقة في العام 2010



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء⁹

الرسم البياني 2: معدّل البطالة في تونس بحسب المناطق في العامين 2014 و2016



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء¹⁰

الحصول على الموارد

الضرر الصحي والبيئي

لطالما كانت ولايات تونس وسوسة والمنستير تتمتع برعاية صحية أفضل، على عكس ولايات جندوبة والقروان والقصرين وسيدي بوزيد التي لطالما كانت "الأقل تفضيلاً" بين ولايات تونس الأربع والعشرين. وكانت أيضاً نسبة وفيات الرضع أعلى في الجنوب (21 وفاة لكل ألف رضيع) والوسط الغربي (23,6 وفاة لكل ألف رضيع) من المتوسط الوطني البالغ 17,8 لكل ألف رضيع في العام 2009.¹⁵ وتفاوت متوسط العمر المتوقع بين المناطق: فوصل إلى 77 في تونس و صفاقس مقابل 70 في القصرين وتطاوين في العام 2009.¹⁶ و بانتشار قرابة 70 في المئة من الأطباء المختصين على الساحل، تتخطى مشكلة توزيع الرعاية الصحية مجرد نقص في عدد الأطباء.¹⁷

ويطال أيضاً التهميش المرگب في تونس أموراً خارجية سلبية ناجمة عن المشاريع الصناعية الرديئة الإدارة واستخراج الموارد غير المدروس. فقد تسبب تلوث الهواء بـ4631 حالة وفاة مبكرة في تونس في العام 2012—بسبب أمراض الجهاز التنفسي وسرطان الرئة والأمراض القلبية والرئوية والسكتة، وذلك بالاستناد إلى الأرقام التي أعطتها منظمة الصحة العالمية.¹⁸ واللافت أن التلوث حتى متركز أكثر في وسط البلاد وجنوبها.¹⁹ إذ يمتلك مثلاً المجمع الكيميائي التونسي مصنعاً كيميائياً ناشطاً قرب منطقة شط السلام (المعروفة بشط الموت) في قابس (الجنوب الشرقي). وتؤدي المخلفات التي يتخلص منها المصنع الكيميائي بشكل سيئ والتلوث الذي يتسبب به إلى إحداث ضرر بيئي كبير في المنطقة وإلى قتل النبات والأسمك. وتتضمن الأمراض سرطان الرئة والربو وغيرها من أمراض الجهاز التنفسي وترقق العظام، وقد اعتبرها السكان مرتبطة بمصنع أسمدة قريب.²⁰ وتجنم هذه المشاكل الصحية عن رمي الفوسفوجيوسوم في البحر بما يخالف قانون المياه الذي أصدرته تونس بذاتها عام 1975.²¹

الإقصاء السياسي

بعد مرور سنوات على الثورة التونسية، يتراقق التهميش المرگب يدأ بيد مع التهميش الاقتصادي والاجتماعي المستشري في البلاد، ولا سيما بين الشباب التونسيين. وقد برز استياء يغلي منذ فترة طويلة جراء إقصاءات اجتماعية واقتصادية وسياسية مع نشوب أولى ثورات الربيع العربي الشعبية.

لا عجب إذاً في أن مستوى المشاركة السياسية الرسمية، مثل التصويت في الانتخابات والعضوية في الأحزاب السياسية، منخفض بشكل ملحوظ بين فئة الشباب التونسيين المتراوح

يشكل أيضاً توزيع الفوسفات والمياه خير مثال على التفاوت الإقليمي. فقد كان حوض الفوسفات في تونس في جنوب ولاية القفصة عنواناً للاحتجاجات لسنوات وسنوات. إذ كان السكان يتجمعون معارضين البطالة ومطالبين بالاستفادة من أرباح الموارد المحلية. وكما قال أحد المحتجين: "نعاني تلوثاً جراء إنتاج الفوسفات، لكننا لا نستفيد من صادراته. في العاصمة يتمتعون بحياة رغيدة، أما هنا فلا نملك شيئاً".¹¹

ويتم أيضاً تحويل حصّة غير متساوية من مياه البلاد إلى العاصمة والمناطق الساحلية والمدن الكبرى. ففيما تمتعت تونس الكبرى بحق شبه كامل في الحصول على مصدر ماء محسّن في العام 2010، يبقى المعدّل أدنى بكثير في منطقتي الوسط الغربي والشمال الغربي. وعلى الرغم من أن الشمال الغربي يحتوي على معظم إمدادات الأمة من المياه العذبة، فهو يعاني شحاً في فصول الصيف، لأن الحكومة تقطع الإمدادات عن المناطق الريفية والداخلية وتحوّلها إلى المدن الكبرى. وقد عبّر المحتجون عن استيائهم وشعورهم بالظلم من خلال تعطيلهم المضخات التي تنقل المياه إلى العاصمة.¹²

علاوة على ذلك، لقد تمّ استنزاف الموارد و/أو المدخول من هذه المناطق المحتاجة من أجل دعم التجديد الاجتماعي الاقتصادي في المناطق الحيوية والميسورة من شمال البلاد وساحلها. ويواجه الأشخاص الذين يسكنون المناطق الريفية، مثل سجنان في ولاية بنزرت (في الشمال الشرقي)، صعوبة في الحصول على مياه شفة آمنة على الرغم من أنهم أغنى بالموارد المائية بعشرة أضعاف من المتوسط الوطني. ويبرز ذلك انعدام المساواة بين المدينة والريف الذي تعانيه كل منطقة في تونس، بما فيها المناطق الأكثر تطوراً مثل تونس الكبرى والشمال الشرقي والوسط الشرقي. ويفاقم ذلك من التفاوتات الإقليمية الحادة.

ولا تعمل الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه في ولاية سجنان (الشمال الشرقي)، لذلك قد يمضي السكان ساعتين يومياً لنقل مياه الشفة.¹³ ويستعين سكان تغزاز في ولاية جندوبة (الشمال الغربي) التي لا تبعد سوى كيلومتر واحد من سيدي البراق، ثاني أكبر سد في البلاد، بحمير لنقل المياه من الينابيع العامة، ويضطرون في بعض الأحيان إلى شرب المياه من خزانات صنفتها الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه على أنها غير آمنة.¹⁴

ويصف مركز الأمم المتحدة للتنمية الإقليمية التنمية الإقليمية على أنها السعي إلى "توزيع متوازن للسكان والأنشطة الاقتصادية في سياق مكاني بهدف تحقيق الإنصاف والتماسك الاجتماعي/العدالة الاجتماعية". وينبغي أن تتضمن التنمية الإقليمية "تخطيطاً تشاركياً"، بالإضافة إلى الانتباه إلى المخاطر البيئية والكارثية وفق "مقاربة متكاملة ومتعددة المجالات".³¹ وتركز أيضاً المقاربة "الجديدة" لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إزاء التنمية الإقليمية على الاستفادة من المنافع المحلية والإقليمية بالإضافة إلى "الحكومة المشتركة". ويجدر أن يمنح التنسيق بين الحكومات الوطنية والإقليمية والمحلية الأولوية للحكومات المحلية بما أنها تعمل أيضاً مع أصحاب مصلحة خارجيين.³²

والاستقرار والسلام الاجتماعي مسألتان هامتان في تونس "الجديدة" بعد العام 2011. لذلك، ينبغي أن يحظى اعتماداً مقارنة متكاملة بالأولوية. فقد شهدت تونس تداعيات رهيبية ناتجة عن الاستقصاء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي طال الشباب خصوصاً، بحسب ما ظهر في تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016. وقد ازدادت محاولات التونسيين في عبور البحر نحو الشواطئ الأوروبية بشكل ملحوظ منذ احتجاجات قفصة في العام 2008. وفي العام 2014، أتى من المناطق التونسية الوسطى والجنوبية 67 في المئة من مجموع المهاجرين التونسيين المحتجزين من السلطات الليبية.³³

وتستمر حركة الاحتجاجات في المناطق المحرومة من البلاد أيضاً. ففي جندوبة (الشمال الغربي) مثلاً، احتج السكان والمزارعون المحليون مؤخراً على عجز الدولة عن تأمين قدرة وصول محلية إلى المياه المتوافرة بجزارة.³⁴ وقد عطّلت الاحتجاجات مراراً عملية استخراج الفوسفات في الوسط الغربي على مدى السنوات الست المنصرمة، مما أدى إلى تكبد خسائر تخطت 180 مليون دولار أمريكي وعجز ملحوظ في الميزان التجاري. وقد اعترض سكان قفصة، في الوسط الغربي للبلاد، على ممارسات التوظيف في شركة الفوسفات الحكومية³⁵ في ولاية يصل معدل البطالة فيها إلى 28,3 في المئة؛ وتتصف المفاوضات بين الاتحادات العمالية والحكومة الحالية بالوعرة.³⁶ وفي خلال أشهر من الاعتصامات والاحتجاجات التي أوقفت إنتاج النفط والغاز، لم يوقف سكان تطاوين وقبلي التظاهرات إلا بعد أن وقّعت حكومة رئيس الوزراء يوسف الشاهد اتفاقية مع المحتجين تعاهدهم بفرص عمل في شركات النفط وبصندوق تنمية ومشاريع بيئية.³⁷

عمرهم بين 15 و29 عاماً.²² بدلاً من ذلك، تبقى المشاركة السياسية غير الرسمية (مثل الاحتجاجات السياسية) الطريقة الأشيع للتعبير عن الشكاوى الاجتماعية السياسية. واستبعاد الشباب عن الساحة السياسية أكبر في المناطق الجنوبية والداخلية من البلاد.²³ ويتفاهم الانقسام الريفي الحضري ضمن المناطق²⁴ جزءاً الهوة الإقليمية بين الساحل والداخل أيضاً. ويساهم الانقسام الرقمي أيضاً في شعور الشباب بأنهم مستبعدون في الداخل.²⁵

وتظهر وجهات النظر حيال استجابة السياسيين إلى حاجاتهم، وبالتالي قدرة الشباب على التأثير في التنمية، أعلى بكثير في المدن (38 في المئة للشبان و38,9 في المئة للشابات) مقارنة بتلك المنتشرة في المناطق الريفية (11,5 في المئة للشبان و12,4 في المئة للشابات).²⁶ وتختلط هذه المواقف مع وجهات نظر واسعة الانتشار باستشراء الفساد. إذ يرى سكان المناطق خارج تونس العاصمة محسوبيات إقليمية في الاستثمارات العامة والخاصة على حدّ سواء تحوّل بشكل غير مُنصف الأموال إلى تونس العاصمة والساحل (الوسط الشرقي) بدلاً من مناطق البلاد الداخلية.²⁷

التنمية الإقليمية في تونس ما بعد العام 2011

تبقى التنمية الإقليمية أساساً لمكافحة التهميش المرگب وتسريع النمو المحلي. غير أن تعزيز تأصلها في تونس يتطلب التزاماً أقوى بالحوكمة الرشيدة والعدالة التوزيعية وروح المبادرة المحلية التي تستفيد من الموارد المنتجة محلياً.

ويركز مفهوم التنمية الإنسانية المتمحور حول الناس والتابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إزالة العقبات أمام حرية الاختيار والقيود على القدرة، وهو بالتالي قادر على وضع الأسس للتنمية الإقليمية. وتنبثق التنمية الإنسانية، التي تشكل "عملية ونتيجة على حدّ سواء"، عن فكرة أنه "على الشعب أن يؤثّر في الإجراءات التي ترسم معالم حياته". ويتضمّن ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التنمية الاقتصادية.²⁸ فلا يرتبط الفقر بالمدخول فحسب، بل هو "متعدّد الأبعاد" أيضاً، ويتضمّن عدم قدرة الوصول إلى الخدمات العامة والحرمان في ما يخصّ الصحة والتعليم ومستوى المعيشة.²⁹ بشكل عام، يعزّز الفقر المتعدّد الأبعاد التهميش المرگب. وبما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة للعام 2030 التي وضعتها الأمم المتحدة، الاستدامة هي "مسألة إنصاف في التوزيع، ضمن الأجيال وعبرها على حدّ سواء".³⁰

مع تركيز خاص على الشباب.⁴² فيجدر أن تهدف تنمية المناطق المحرومة إلى: "خلق فرص توظيف منتجة ومجزية في قطاعات يعيش ويعمل فيها الفقراء، وتعزيز الشمولية في الموارد المنتجة، ولا سيما المالية، والاستثمار في أولويات التنمية الإنسانية المرتبطة بأولئك الذين تم إهمالهم" من خلال مجموعة من تدخّلات السياسة.⁴³

صندوق تنمية إقليمية: من الممكن مؤازرة النموّ الشامل من خلال سياسات تتخذ إجراءات تمييز إيجابي.⁴⁴ ويمكن أن يؤديّ صندوقٌ للتنمية الإقليمية (بتمويل من وديعة وطنية ودولية⁴⁵ ومساعدات خاصة) دور آلية تعويضية مستقلة عن الموازنة الوطنية. فيعزّز بذلك المساواة في العملية الإيمائية بشكل عام ويقلص الاعتماد على المساعدات المتضائلة التي تقدّمها الدولة. وهو يتضمّن إجراءات للحماية الاجتماعية ومنافع⁴⁶ لمجموعات محدّدة (مثل النساء والعاطلين عن العمل والشباب وأولئك الذين يعانون أمراضاً صحيّة مرتبطة بقلّة التنمية). ويعني ذلك، من الناحية المادية، تحويل نسبة صغيرة من العوائد من الثروة الوطنية. ويجدر تأسيس صندوق تنمية خاص يرتبط أيضاً بالجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في تونس.⁴⁷ فمن الممكن مثلاً إثراء التمويل والبرامج التي تستهدف بطالة الشباب⁴⁸ مثلاً من خلال الشراكات الدولية، كما هو الحال مع برنامج الأمم المتحدة الإيمائي.

تمثيل ومشاركة إقليميان: على الرغم ممّا يُزعم غالباً بأنّ اللامركزية تشكّل حلاً ممتازاً لمشاكل تتعلّق بقلّة التمثيل، فقد تصبح أيضاً أداة لبروز خللٍ منظمٍ من خلال "التأخّر وعدم الفعالية في الموازنة".⁴⁹ إذ تُظهر تجارب حديثة في أوروبا وآسيا أنّ اللامركزية ليست خالية من المخاطر. فقد أشار مثلاً عددٌ كبير من الحالات الملحوظة في تركيا واليونان والدنمارك واليابان إلى التقسيم المكثّف لموارد الموازنة والموظفين، بالإضافة إلى تكرار المسؤوليات بين البيروقراطيات الوطنية ودون الوطنية.⁵⁰ ومع أخذ هذه التحديات بعين الاعتبار، قد يكون من اللازم إنشاء غرفة جديدة في البرلمان التونسي تمثّل الأقاليم أو المناطق. وقد يشكّل ذلك آليةً أخرى تدعم التوجّه نحو اللامركزية، الذي تعزّز في الانتخابات البلدية للعام 2018.⁵¹ وقد تتوافق خطوة من هذا النوع مع الأحكام الدستورية لتشريع الحكومة المحليّة، كما تنصّ عليه المواد 133 حتّى 136.⁵²

ولم يتمّ تحديد بعد الطريقة التي ستعامل فيها البلديات، التي باتت تتمتع بتفويض شعبي جديد، مع مشكلة التمثيل الإقليمي في ما يخصّ مركز البلاد السياسي. فقد تشكّل الغرفة

وغالباً ما ارتبطت أيضاً زيادة راديكالية الشباب التونسيين بالتهميش. ففي دينامية وطنية إقليمية عالمية مرتدة، نشطت مجموعات مثل أنصار الشريعة على طول المناطق الحدودية مثل بن قردان، في ولاية مدين الجنوبية.³⁸ وقد تمّ التأكد أيضاً من حقيقة عمليات تجنيد أجزائها تنظيم داعش وغيرها من الميليشيات في سوريا وليبيا لمحاربين تونسيين من المناطق المهمّشة.³⁹

تفادي خطوط الانقسام من خلال سياسة التنمية

في هذه الورقة، تُعتبر التنمية الإقليمية في تونس ما بعد العام 2011 تفعيلاً لخطوة بادرت بها الحكومة نحو توازن إقليمي في توزيع الموارد المادية وغير المادية. وتتطلب انتباهاً خاصاً للمجموعات المهمّشة مكانياً واجتماعياً وسياسياً واقتصادياً من أجل الحرص على إنتاجية اقتصادية متجدّدة ذاتياً. وعليها أن تضمّ أيضاً عمليات تشمل السكّان المحليين والمجتمعات المحليّة من خلال اللامركزية، بالإضافة إلى انخراط جهات فاعلة رسمية وغير رسمية وطنية ودولية.

بالتالي، من الممكن إعادة التفكير في التنمية الإقليمية وإعادة هيكلتها كنمط متكامل يضمّ الوسط-الهامش، والرسمي-غير الرسمي، والمحليّ-الوطني، والوطني-الدولي، وعلاقات التآزر بين القطاع العام والقطاع الخاص.

وعلى صانعي السياسات أن يجدوا الأدوات والدعم والتمويلات المناسبة لتنفيذ سياسات ملائمة وفعّالة. هذه هي رسالة الشعب المتمثّلة بشعار احتجاج تطاوين "الرخ لا".⁴⁰ ويعني هذا الشعار السعي بلا هوادة إلى تحقيق العدالة التوزيعية ومواصلة المسيرة للمطالبة بقدرة الوصول والفرص، فيشكّون بذلك طريقاً للخروج من مشكلة التهميش المرگّب نحو الحرّية والكرامة. ويجدر بصانعي السياسات أن يجتهدوا بالعمل على تفعيل وتطبيق الأحكام الدستورية⁴¹ التي تُؤسّس موجباتها نحو توزيع أكثر توازناً وإنصافاً للموارد. والإخفاق في تحقيق ذلك يجعل من تكاثر التهميش المرگّب بدلاً من إصلاحه أمراً محتملاً.

التوصيات بشأن السياسات

النموّ الشامل: ليس على صانعي السياسات في تونس أن يبدأوا من الصفر. فبههدف التماشي مع أهداف شبيهة بتلك المدرجة في تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016، ينبغي تعديل مفهوم النموّ الشامل ليتلاءم مع الواقع المحليّ،

والمدينة في أنحاء البلاد، بما فيها مناطق الشمال التي تحظى بأفضلية أكبر. بمعنى آخر، تبقى إشكالية التنمية في تونس مشكلةً على صعيد الدولة بأسرها، على الرغم من أنها حادة للغاية في المناطق المحرومة.

ولم تُسهم سياسات تونس الإنمائية في توزيع الموارد بشكل متوازن في أنحاء البلاد. فيبدو أن الإجراءات الإنمائية القائمة تعير نسبياً القليل من الاهتمام للحاجات الخاصة التي تبديها المناطق المحرومة التي يعرقلها التهميش المركّب. وبهدف تصوير طبيعة هذا التهميش المتعدّدة الأنواع، بالإضافة إلى مستوى التفاوت الإقليمي الحادّ، يناقش ملخّص السياسة هذا الفقرَ والبطالة وتوزيع ثروة الموارد الطبيعية والمياه النظيفة والحصول على الرعاية الصحيّة وأخيراً الضرر البيئي والآثار الصحيّة.

لتونس سجلّ طويل في المساعدات الدولية في مجال التنمية. غير أنّ البلاد بحاجة إلى استراتيجيات إنمائية مصمّمة حسب الحاجة لردم الهوة بين أجنّات الجهات المعنية الوطنية والمحليّة: فمن أجل النجاح كمساهم مادي-أخلاقي، على التنمية المصمّمة حسب الحاجة أن تعالج مسألة التهميش المركّب بشكل مباشر. وفي حال عجزت عن ذلك، لن تفلح التنمية الإقليمية في تحسين حالة المناطق المحرومة ورفعها من مناطق منخفضة الدخل إلى متوسطة الدخل.

وينبغي على الحكومة المركزية أن تلتزم بتقديم تعويض كبير للتخفيف من تداعيات التهميش المركّب. للقيام بذلك، عليها أن تتعاون مع المناطق المحرومة ومجتمع الدول المانحة لتشجيع الممارسات الإنمائية الشاملة. ولا بد من أن يكون الهدف السعيّ إلى المساعدة على إنشاء (1) تنمية إقليمية متجدّدة ذاتياً و(2) لامركزية سياسية تساعد على تأمين تمثيل إقليمي أكبر على المستوى الوطني و(3) نظامي طاقة وهواء نظيفين. وستساعد سياسات كهذه على وقف التدهور البيئي والصحيّ الذي تسببه تنمية بعد استعمارية متفاوتة تضرّ بالإنسان والطبيعة.

المذكورة أعلاه، التي على الأرجح أن تتخذ شكل هيئة تمثيلية شبيهة بمجلس الشيوخ، طريقةً للتوفيق بين الحاجات والمصالح المحليّة/الإقليمية والوطنية/المركزية. ومن شأن هذه المؤسسة أيضاً أن تسهّل وضع مؤشرات للمساءلة والممارسة الحسنة، فتطوّر قواعد أخلاقية للممارسات الإنمائية، مع معلومات متاحة للعموم حول مناطق التنمية المعنية. لهو غاية في الأهميّة أن يتمّ تفعيل الحقّ بالحصول على المعلومات⁵³ من أجل "مساءلة المؤسسات الاجتماعية بشكل علني ومتبادل" حيال السياسات التي تسعى إلى إلغاء الاستثناءات.⁵⁴

تعميم التنمية الإقليمية: يُعدّ إنشاء أقطاب نموّ جغرافية وسكانية تُسرّع التنمية داخل الأقاليم وعبرها على حدّ سواء أمراً مهماً. فقد تشكّل ولاية صفاقس الرائدة في النموّ الإقليمي مركزاً للولايات المجاورة مثل سيدي بوزيد والقصرين والقبروان. وقد يساعد ذلك على إنشاء علاقات تآزر إنساني وزراعي وصناعي ومبادراتي وتعليم عبر المناطق والبلديات يسمح بظهور نوع من الأثر الانتشاري الداخلي الذي ينتقل من الإقليم الأغنى إلى الأفقر.

"التنمية التخضيرية": من الضروري عكس الآثار الضارة الناجمة عن "تنمية التخلّف"، ألا وهي التدهور البيئي وتفشي الأمراض المزمنة (مثل ترقق العظام) المرتبطة بالإنتاج الكيميائي والتعدين. ويصحّ ذلك بشكل خاص نظراً إلى أنّ الدستور يذكر المسؤولية بين الأجيال المرتبطة بالوعي البيئي وحماية البيئة.⁵⁵

الخاتمة

لقد ساهمت عوامل سياسية واقتصادية ومؤسّساتية متعدّدة في بروز التفاوت الإقليمي في تونس. وعلى الأرجح أنّ هذا الانقسام قد بدأ في خلال فترة الاستعمار في تونس واستمرّ في مرحلة صناعة السياسة في دولة ما بعد الاستقلال. وقد أدّت خطوط الانقسام التي قسّمت البلاد بين منطقة ساحلية أكثر ازدهاراً في الشمال (بما فيها تونس الكبرى) ومناطق محرومة في الوسط والجنوب إلى بروز التهميش المركّب. وبشكل محدّد أكثر، تحظى مناطق مثل الشمال الشرقي وتونس الكبرى والوسط الشرقي بالأفضلية على الشمال الغربي والوسط الغربي والجنوب بأسره.

ويضمّ التهميش المركّب ثلاثة أبعاد للعزل تشمل التباعد الإقليمي/المكاني والتباعد الاقتصادي الإنمائي وأخيراً التباعد الإنساني. وفيما تركّز هذه الورقة على التفاوتات الإقليمية في تونس، هي تسلّط الضوء أيضاً على التفاوتات بين الريف

الهوامش

- Database, cited in Akher Khabar Online, "Al-Ma'had al-Watani lil-Ihsaa': Tataouine Tatasaddar al-Qa'imah, wa hadhihi nisbat al-batalah hasab al-wilayat" [INS: Tataouine Tops the List, and These are the Unemployment Rates <http://www.2018>. تمت زيارة الموقع في 16 نوفمبر 2018. [by Governorate akherkhabaronline.com/ar/%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9/9364/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%87%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%A5%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A1-%D8%AA%D8%B7%D8%A7%D9%88%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%AA%D8%B5%D8%AF-%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%85%D8%A9-%D9%88%D9%87%D8%B0%D9%87-%D9%86%D8%B3%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%AD%D8%B3%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA.html
- Ulf Laessing, "Tunisia Phosphate Exports Halted by Job Protests," Reuters, February 16, 2018, <https://www.reuters.com/article/us-tunisia-protests/tunisia-phosphate-exports-halted-by-job-protests-idUSKCN1G01XP>
- Cody Pope, "Tunisia's Thirst Uprising: A Nation on Edge," Circle of Blue, October 27, 2016, <http://www.circleofblue.org/2016/africa/a-nation-on-the-edge/>
- Milutinović, S., R. Laušević, J. Petersen-Perlman, M. Bartula, A. Solujić "Local Water Security Assessment for Improved Water Management in Selected Countries in the Middle East and North Africa (MENA) Region," WGC Initiative, Regional Environmental Center, May 2016, 290–293, http://documents.rec.org/publications/Study_MENA.pdf
- "Tunisia's Parched North," Nawaa, December 29, 2015, <https://nawaat.org/portail/2015/12/29/tunisi-as-parched-north/>
- African Development Bank, "Economic Brief: What Qualities Should be Implemented to Address Inequalities in Healthcare in Tunisia?" 2014, 6, https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/Economic_Brief_-_What_policies_should_be_implemented_to_address_inequalities_in_health_care_in_Tunisia.pdf
- المراجع ذاته، 2.
- المراجع ذاته، 17.
- World Health Organization, "Ambient Air Pollution: A Global Assessment of Exposure and Burden of Disease," 2016, 71, <http://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/250141/9789241511353-eng.%20pdf?sequence=1>
- العربي صديقي هو أستاذ الديمقراطية العربية في جامعة قطر. ويؤدّ المؤلّف أن يشكر فريق الأبحاث في مركز بروكنجز الدوحة والمرّاجعين الذين فضلوا إبقاء هويّتهم طي الكتمان على التعليقات القيّمة التي تقدّموا بها.
- خفّضت خدمة موديز للمستثمرين تصنيف تونس الائتماني في وقت سابق من هذا العام. راجع Ahmed Feteha, "Tunisia's Economy Takes Another Hit as Moody's Cuts Rating," Bloomberg, March 15, 2018, <https://www.bloomberg.com/news/articles/2018-03-15/tunisia-s-economy-takes-another-hit-as-moody-s-cuts-rating>
- "الحرمان" مصطلح تستخدمه الأمم المتحدة بشكل شائع في خطابها الإنمائي. راجع مثلاً، United Nations Development Programme (UNDP), "Human Development Report 2016: Human Development for Everyone," 2016, 1–5, http://hdr.undp.org/sites/default/files/2016_human_development_report.pdf
- World Bank Group, "Tunisia: Systematic Country Diagnostic," 2015, xiii–xiv, <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/23112/102298.pdf?sequence=5&isAllowed=y>
- Andre Gunder Frank, "The Development of Underdevelopment," Monthly Review, 18, No. 4, (September 1966), http://s3-euw1-ap-pe-ws4-cws-documents.ri-prod.s3.amazonaws.com/9781138824287/ch10/1._Andre_Gunder_Frank_The_Development_of_Underdevelopment_1966.pdf
- تمّت زيارة الموقع في 15 مايو 2018.
- Al-Salehi, Al-Saghir, Al-Isti'maar al-Dakhili wal Tanmiyah ghair al-Mutakaafi'ah: Mandhoomat al-'Tahmish' fi Tunis Namoodhajan [Internal Colonization and Unequal Development: The Archeology of 'Marginalization' in Tunisia] (Tunis: (Al-Sharikah al-Tunisyyah lil-Nashr, 2017
- المراجع ذاته، 7.
- "The World Bank in Tunisia: Political-economy context" The World Bank, accessed November 19, 2018, <https://www.worldbank.org/en/country/tunisia/overview>
- National Institute of Statistics, "Measuring Poverty, Inequalities and Polarization in Tunisia: 2000–2010," November 2012, 16, https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Project-and-Operations/Measuring_Poverty_Inequalities_and_Polarization_in_Tunisia_2000-2010.PDF
- National Institute of Statistics Database, "General Census of the Population and the Household 2014 by Governorates," <http://regions.ins.tn/TNCNSR-> تمت زيارة الموقع في 3 يونيو 2018. PRGVN2016/general-census-of-the-population-and-the-household-2014-by-governorates?indicator=1000280-unemployment-rate&governates=1000000-tunisia; National Institute of Statistics

- 31 “Regional Development,” United Nations Centre for Regional Development, <http://www.unrcd.or.jp/index.php?menu=368>, تمت زيارة الموقع في 20 مايو 2018.
- 32 “Regional Development Policy,” Organization for Economic Development and Cooperation (OECD), <http://www.oecd.org/cfe/regional-policy/regionaldevelopment.htm> الموقع في 20 مايو 2018.
- 33 United Nations Development Programme, “Arab Human Development Report 2016: Youth and the Prospects for Development in a Changing Reality,” 2016, 156, <http://www.arab-hdr.org/reports/2016/english/AHDR2016En.pdf>
- 34 “Jendouba: Ihtijaj al-Falaheen bi Wadi el Mleez li Ghiyab al Maa” [Jendouba: Farmers Protest Lack of Water in Mleez Valley], Nessma TV, April 21, 2017, <https://www.nessma.tv/rubrique/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%AA/%D8%AC%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%A7%D8%AD%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D9%88%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%B2-%D9%84%D8%BA%D9%8A%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%A1-4518>
- 35 تُدعى شركة الفوسفات الحكومية شركة فسفاط قفصة. المرجع ذاته، xv.
- 36 Hanan Jabli, “Protests in Tunisia’s Phosphate Regions Threaten Economy,” Al-Monitor, March 21, 2018, <https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2018/03/protests-appointments-phosphate-company-affect-production.html>
- 37 Reuters, “Tunisia Gas Field Protesters Reach Deal, Production to Restart – Government,” June 16, 2017, <https://www.reuters.com/article/us-tunisia-protests/tunisia-gas-field-protesters-reach-deal-production-to-restart-government-idUSKBN19710>
- 38 Tarek Amara and Patrick Markey, “Border Attack Feeds Tunisia Fears of Libya Jihadist Spillover,” March 13, 2016, Reuters, <https://www.reuters.com/article/us-tunisia-security-idUSKCN0WF072>
- 39 Geoffrey Macdonald and Luke Waggoner, “Why are so Many Tunisians Joining the Islamic State?” Washington Post, January 27, 2017, https://www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/2017/01/27/why-are-so-many-tunisians-joining-the-islamic-state/?noredirect=on&utm_term=.85ba7e222554
- 19 تمّ تصنيفها ضمن فئة نسبة التلوث الأعلى (أكثر من 35 ميكروغراماً لكل متر مكعب من الجسيمات بقطر دينامي هوائي أقل أو يبلغ 2,5 ميكرومتر) مقابل أجزاء البلاد الشمالية (ضمن الفئة التي تضم بين 25 و35 ميكروغرام). راجع Health Effects Institute, “State of Global Air 2018. Special Report,” 2018, 3, <https://www.stateofglobalair.org/sites/default/files/soga-2018-report.pdf>
- 20 H. Abdelqader, “Al-Talawwuth Ma’saah Insaniyyah fi Gabes al-Tunisiyyah” [Pollution is a Human Tragedy in Tunisia’s Gabes], Al Jazeera, December 28, 2014, <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/12/28/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%84%D9%88%D8%AB-%D9%85%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%A9-%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%A9>
- 21 Eric Goldstein, “Tunisia’s legacy of pollution confronts democratic politics,” Open Democracy, May 23, 2014, <https://www.opendemocracy.net/north-africa-west-asia/eric-goldstein/tunisia%E2%80%99s-legacy-of-pollution-confronts-democratic-politics>
- 22 World Bank Group, “Tunisia: Breaking the Barriers to Youth Inclusion,” 2014, 19, http://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/document/MNA/tunisia/breaking_the_barriers_to_youth_inclusion_eng.pdf
- 23 المرجع ذاته، xv.
- 24 من الممكن ملاحظة أيضاً بعض التهميش السياسي والاقتصادي بين صفوف غير المواطنين في ضواحي المدن مثل دوار هيشر في ولاية منوبة. راجع Taylor Luck, “In Tunis Suburb, A Revolutionary Demand: Jobs, not Freedoms,” February 20, 2018, Christian Science Monitor, <https://www.csmonitor.com/World/Middle-East/2018/0220/In-Tunis-suburb-a-revolutionary-demand-jobs-not-freedoms>
- 25 World Bank Group, “Tunisia: Breaking the Barriers to Youth Inclusion,” 13.
- 26 المرجع ذاته، 15.
- 27 المرجع ذاته، 33.
- 28 United Nations Development Programme (UNDP), “Human Development Report 2016: Human Development for Everyone,” 2016, 2, http://hdr.undp.org/sites/default/files/2016_human_development_report.pdf
- 29 المرجع ذاته، 54.
- 30 المرجع ذاته، 9.

“Employment Generation for Young People in Tunisia (Youth 48
Employment Generation Programme in Arab Transition
Countries),” UNDP
تمت زيارة الموقع في 16 نوفمبر 2018.
<http://www.undp.org/content/undp/en/home/ourwork/development-impact/south-south-cooperation/featured-stories/featured-stories2211.html>

OECD, “Tunisia: A Reform Agenda to Support Inclusiveness 49
and Competitive Growth,” March 2015, <https://www.oecd.org/economy/Tunisia-a-reform-agenda-to-support-competitive-growth.pdf>, 43

المراجع ذاته، 8. “Shared Vision, Common Action,” 50

Tarek Amara, “Independent Candidates Get Most Votes 51
in Tunisia’s Municipal Election,” Reuters, May 8, 2018
<https://www.reuters.com/article/us-tunisia-election/independent-candidates-get-most-votes-in-tunisia-municipal-election-idUSKBN1I92DW>

تتطلب هذه المواد الانتخاب الحر لمجالس البلديات مع تفويض الحكومة 52
المركزية للسلطات وتخصيصها للموارد. وتعطي المادة 141 من الدستور
التونسي للمجلس الأعلى للسلطات المحلية “صلاحية الأخذ بعين الاعتبار
مسائل متعلقة بالتوازن الإقليمي والإقليمي” وتعطي تعليمات حول مشروع
القانون المتعلقة بمسائل تنظيمية وميزانية ومالية.

المادة 132 من الدستور التونسي. 53

UNDP, “2016 Human Development Report,” 132 54

راجع المادتين 44 و 45 من الدستور التونسي. تنص المادة 129 55
على تأسيس هيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة.

A. Umayrah, “Al-rakh la: ‘Indama yatas’al al-Tunisiyoon ‘an 40
tharwatihim al-tab’iyyah” [Al-rakh la: When Tunisians Ask
Questions About their Natural Resources], Noon Post,
.May 3, 2017, <https://www.noonpost.org/content/17834>

41 تنص المادة 12 من الدستور التونسي على أنه: “يجدر بالدولة أن تسعى
إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة والتوازن بين المناطق
بالاستناد إلى مؤشرات التنمية ومبدأ التمييز الإيجابي”. وتنص المادة 136
على تقديم أموال إضافية للحكومات المحلية للسعي إلى “التضامن”، بما فيه
تخصيص “جزء” من عائدات الموارد الطبيعية من أجل التنمية الإقليمية.

42 قد يكون من المغربي اعتماد توجيهات البنك الدولي التي تشجع على تحرك
العامل الداخلي إلى المناطق المدنية، مثل العاصمة. راجع World Bank,
“World Bank Annual Report 2009: Year in Review,” 2009,
158–169, <http://siteresources.worldbank.org/EXTAR2009/Re-158-169.pdf>
لكن كما sources/6223977-1252950831873/AR09_Complete.pdf
يذكر بعض النقاد، قد تعكس إرشادات التنمية “غير العائبة بالمكان” التي
تفضل نمو المناطق المدنية والمدن الضخمة قصص نجاح في المدن الغربية،
لكن قد لا تكون مناسبة لسياقات إقليمية يكون فيها المكان مهماً. وتتضمن
التعقيدات جزءاً تشجيع التحرك الداخلي نمو المدن الكبرى بسرعة فائقة
و“احتقانها”، بالإضافة إلى منافسة شديدة على موارد وخدمات عامة منهكة
أصلاً. مثلاً على ذلك، راجع Fabrizio Barca, Philip McCann, and
Andres Rodriguez-Pose, “The Case for Regional Development
Intervention: Place-Based versus Place-Neutral Approaches,”
Journal of Regional Science 52, no.1 (January 31, 2012):
.134–152, <https://doi.org/10.1111/j.1467-9787.2011.00756.x>

UNDP, “Human Development Report 2016,” 106 43

44 بالتالي، يعتبر رفض البنك الدولي لتقديم استثمارات في البنى التحتية
الخدمية في المناطق المحرومة باعتبارها “استحقاقات تركز على
المكان” تفكيراً قصير النظر (راجع World Bank, “World Bank
Annual Report 2009”). ومن الممكن التخفيف من التهميش
المركب في تونس من خلال استهداف جنوب البلاد وداخلها، بدل إعادة
تحويل مدنها التابعة إلى مدن قد لا تتمكن من احتوائها.

45 مثال على ذلك، الألية الأوروبية للجوار الداعمة للتنمية الإقليمية
في تونس. راجع، “European Neighborhood Policy and
Enlargement Negotiations: Tunisia.”
European Commission، تمت زيارة الموقع في 15 أغسطس 2018،
https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/neighbourhood/countries/tunisia_pl

المراجع ذاته، 16. 46

47 مثلاً، لتطبيق توصيات الأمم المتحدة من الاستعراض الدوري للأمم
المتحدة للعام 2017 حول التقدم في أهداف التنمية المستدامة. راجع،
UNDP, “The SDGs and Human Rights: Tunisia,” May 2017,
<http://www.arabstates.undp.org/content/dam/rbas/doc/UPR/Tunisia.pdf>

نبذة عن مركز بروكنجز الدوحة

تأسس مركز بروكنجز الدوحة، التابع لمعهد بروكنجز في واشنطن العاصمة، في العام 2008. ويُعتبر المركز نافذة المعهد في المنطقة ويقدم بحوثاً وتحليلات مستقلة وعالية الجودة حول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وسعيًا منه لتحقيق مهمته، يلتزم المركز بتقديم أبحاث ميدانية تتناول نقاشات السياسة الإقليمية والدولية، مركّزاً على إشراك شخصيات بارزة حكومية وإعلامية وأكاديمية ورجال أعمال وممثلين عن المجتمع المدني. وتركّز هذه الأبحاث على أربعة مجالات أساسية:

- I. العلاقات الدولية في الشرق الأوسط
- II. الأمن الإقليمي والاستقرار الداخلي
- III. النمو الشامل وتكافؤ الفرص
- IV. إصلاح الحوكمة والعلاقات بين الدولة والمواطن

ومن خلال انفتاح مركز بروكنجز الدوحة على وجهات النظر كافةً مهما اختلفت، فهو يشجّع على التبادل القيمي للآراء بين منطقة الشرق الأوسط والمجتمع الدولي. وقد استضاف المركز منذ تأسيسه باحثين بارزين من عشرات الدول ونظّم عدداً كبيراً من الفعاليات، بما في ذلك حوارات عالية المستوى ونقاشات سياسية تتناول القضايا الراهنة. هذا وقد نشر المركز العديد من موجزات السياسة والأوراق التحليلية ذات التأثير.

منشورات مركز بروكنجز الدوحة

2019

التنمية الإقليمية في تونس: تداعيات التهميش المرگب
موجز السياسة، العربي صديقي

2018

أوروبا ومستقبل سياستها إزاء إيران: التعامل مع أزمة ثنائية
دراسة تحليلية، علي فتح الله نجاد

سعي الهند لتحقيق مصالح استراتيجية واقتصادية في إيران
دراسة تحليلية، كديرا بثياغودا

الأحزاب الإسلامية في شمال أفريقيا: تحليل مقارنة
بين المغرب وتونس ومصر
دراسة تحليلية، عادل عبدالغفار وبيل هيس

شباب مهمش: نحو شمولية أوسع في الأردن
موجز السياسة، بيفرلي ميلتون-إدواردز

توثيق الأعمال الوحشية: المجتمع المدني السوري والعدالة
الانتقالية
دراسة تحليلية، نهى أبو الذهب

أقاليمية الموارد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: أراضٍ
غنية ومجتمعات مهمشة
دراسة تحليلية، روبن ميلز وفاطمة الهاشمي

دعم أنظمة ربط العملة في دول مجلس التعاون الخليجي:
الحاجة إلى التعاون
موجز السياسة، لويس بينتو

برنامج صندوق النقد الدولي في مصر: تقييم تحديات
الاقتصاد السياسي
موجز السياسة، بسمة المومني